

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٧

بريط موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدمات وإيرادات هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١١١٤٣٠٠٠ جنيه (أحد عشر مليوناً ومائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٨٣٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده مليونان وثمانمائة وثمانية وثلاثون ألف جنيه) تستبعد بالتحصيل من الباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول - أجور بمبلغ ١٨٧٦٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ٩٦٢٠٠٠ جنيه

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١١١٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقده أحد عشر مليوناً ومائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية:

(أ) جملة الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٩٣٤٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٨٠٣٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ١١١٤٣٠٠٠ جنيه (فقط وقده أحد عشر مليوناً ومائة وثلاثة وأربعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث – إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٨٠٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع – قروض و تسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٣٤٠٠٠ جنيه .

قرض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسري أحكام التأشيرات العامة الملحوقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع القانون المنصىء للهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الخدمات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص ما من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا، وافقه وزارة المالية.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٨٧

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعده سنة ١٤٠٧ (٢٨ يوليه سنة ١٩٨٧)

بيان موازنة هيئة المطارات النروية لتمويل الكهرباء
للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧

الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ تابع (أ) في ٢ يوليه سنة ١٩٨٧

٤٣

البيان	١٩٨٧/٨٧	١٩٨٨/٨٧	البيان	١٩٨٧/٨٦
جنيه	-	-	جنيه	-
باب ١ - إيرادات سيادية	-	-	باب ١ - أجور	-
باب ٢ - إيرادات تحويلات جارية	-	-	باب ٢ - نفقات جارية وتحويلات جارية	-
جملة الاستخدامات الجارية	-	-	江山	-
مستبعد بالتصحيل من الباب الثالث	-	-	江山	-
جملة الإيرادات الجارية	-	-	江山	-
باب ٣ - إيرادات رأسمالية متعددة	-	-	باب ٣ - استخدامات استثمارية	-
باب ٤ - فروض وتسهيلات ائتمانية	-	-	باب ٤ - تحويلات رأسمالية	-
جملة الإيرادات الرأسمالية	-	-	جملة الاستخدامات الرأسمالية	-
إجمالي الإيرادات	١١٤٣٠٠	١١٤٣٠٠	إجمالي الاستخدامات	١١٤٣٠٠
	٩١٨٠٠٠	٩١٨٠٠٠		٩١٨٠٠٠
	١١٨٠٠٠	١١٨٠٠٠		١١٨٠٠٠
	١١٣٤٠٠	١١٣٤٠٠		١١٣٤٠٠